

## فاعليات اغترابية لبنانية ممثلة لمختلف قارات الانتشار تجتمع

### مع الخارجية الاميركية

#### "بيان"

واشنطن في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢

زار وفد من فاعليات اغترابية لبنانية ممثلة لمختلف قارات الانتشار ومسؤولون من الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم الاسبوع الماضي وزارة الخارجية الاميركية وعقدوا اجتماع عمل مطول مع مدير مكتب الشرق الأدنى في الخارجية الاميركية ستيف سيش ونائبه مارك سيفرز ومدير مكتب لبنان تيم باوندر وتناولوا الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

وقد شدد المجتمعون على ضرورة اتخاذ الادارة الاميركية موقفا واضحا حيال تراجع الحياة الديمقراطية ودولة القانون والتعرض السافر لحقوق الانسان والحريات العامة في البلاد. عمد المجتمعون الى تناول مختلف الملفات على نحو تفصيلي مع عرض للسياسات البديلة الواجب اعتمادها وذلك من اجل اعادة بناء السياق الديمقراطي والدفع بسياسات اقتصادية ومالية تساعد لبنان على الخروج من حالة الافلاس وتحد من واقع التسبب واساءة استعمال المال العام والنهب المنظم للموارد العامة.

وقد ناقش المجتمعون ايضا مسألة الاحتلال السوري وضرورة حث الادارة الاميركية الى اعادة النظر بواقع العلاقات اللبنانية-السورية على اساس استعادة لبنان قراره الذاتي وبناء العلاقات بين الدولتين على اساس الاقرار الصريح باستقلالية لبنان وصياغة الحياة السياسية مع قاعدة وفاقية وديموقراطية.

إن العمل على صيانة استقلال لبنان وتثبيت تقاليده ومؤسساته الديمقراطية هو اساسي في مجال تدعيم الخيارات الديمقراطية في الشرق الاوسط بوجه الانظمة الاوتوقراطية والاصوليات الدينية وما تؤدي اليه من نزاعات مدمرة وآفاق مسودة. من جهتها فقد أعادت الادارة الاميركية تأكيدها على السيادة اللبنانية والتزامها بضرورة انسحاب الجيش السوري من لبنان ونزع سلاح كافة التنظيمات المسلحة . كما أكدت الادارة ضرورة عمل كل ما يلزم لمنع الهجرة من البلاد وأشادت بالمبادرات التي تهدف الى احياء العمل السياسي في البلاد.

أن السياسة الواقعية كما تفهمها الادارة ليست بديلا عن مواقف مبدئية فيما يخص استقلالية البلاد والحرص على مستقبل النظام الديمقراطي والثقافة السياسية الديمقراطية. وأكد الاداريون الاميركيون ان لا مجال لتسويات تتم على حساب السيادة اللبنانية كما أوحى به بعض التحليلات الصحافية والمناخات التي أشيعت في البلاد في الفترة الاخيرة.

وقد شملت المناقشات الموقف اللبناني الرسمي حيال الارهاب فأكد المجتمعون ضرورة رفع لبنان لكل الالتباسات في هذا المجال والتأكيد على الالتزامات العملية في المواجهات مع التيارات الارهابية. وجدد الوفد اعلانه بوقوف الجاليات اللبنانية في الولايات المتحدة والاعتراب الى جانب الحملة العالمية ضد الارهاب الاصولي الذي بات يهدد الامن والسلام العالمي.

في تناولهم للمسائل الداخلية في لبنان، كان هنالك تلاق بين موقف الادارة والهيئات الاغترابية اللبنانية فيما يخص تزوير الانظمة الانتخابية ومفاعيلها السلبية في مجال تخريج تمثيل ديموقراطي فاعل وعلى جوهر

الديموقراطية الوفاقية. ومن ثم تطرق الفريقان لعملية التعرض للسافرة للحريات العامة من خلال ضرب حرية التجمع والعمل السياسي والعمل الاعلامي. وقد برزت هذه الخروقات في مجال الغاء الاحزاب الساسية المعارضة واختراق الاحزاب السياسية الأخرى وتوظيفها في خدمة سياسات النفوذ القائمة وقمع الجبهات المعارضة والحق في التظاهر والتعبير العلني عن المعارضة. اما الحريات الاعلامية فقد جرى تعطيلها بما فرض من رقابات شتى على وسائل الاعلام واقفال محطة ال أم تي في التي تميزت بدور اساسي في عمل المعارضة في السننين الاخيرتين.

اما الموضوع الاخير الذي أثير فهو العائد الى اشاعة المحاكمات السياسية والسجن السياسي وتوظيف القضاء في مجال القمع السياسي وتطويعه لاغراض سياسية قضت على استقلاليته وخرقت مبدأ فصل السلطات وبالتالي جعلت من دولة القانون اسما لغير مسمى.

لقد أجمع المجتمعون على موقف اساسي يقول بان استقامة الحياة الديموقراطية هي مقدمة اساسية لبناء دور لبناني فاعل في هذه المرحلة الدقيقة التي تسعى الادارة الاميركية الى دفعها باتجاه الخيارات الديموقراطي داخل دول المنطقة ونحن بينها.

ممثلين للجامعة الثقافية في:

كندا، فرنسا، بريطانيا، اكوادور، اوستراليا، والولايات المتحدة الاميركية.

وممثلين عن جمعيات مستقلة اخرى.